كلمة ونص

يونس خلف

من يقود الرأي العام؟

تعددت مفاهيم الرأي العام من وجهات نظر متعددة منها أنه محصّلة جميع الآراء الفرديّة مع بعضها البعض تجاه قضية سياسية أو قرار حكومي، ومنهم من يرى أن الرأي العام يأخذ بالآراء الفرديّة المتباينة ثمّ يُعتمد القرار بناءً على رأي الأغلبيّة، وثمة من يرى أن الرأي العام يتأثر بالحكومات أكثر من تأثره بالمجتمع، لكن بالمحصلة يُعتبر نشر استطلاع الرأي على العامّة من الطرق الأكثر شيوعاً لمعرفة الرأي العام.

لا يحتاج الأمر إلى مقدمات كثيرة للتأكيد على أهمية قياس الرأي العام بعد أن أصبح هذا المصطلح من أكثر المصطلحات المتداولة سواء لجهة المركزية التي بات يشكلها في صياغة الاتجاهات العامة أم التأثير على تطور القضايا الحاسمة، وبات واضحاً أن المقصود بهذا المصطلح هو الوقوف على اتجاهات الرأي العام إزاء قضية ما يدور حولها الجدل والنقاش ذات صلة بمصالح المواطنين.

لكن هل ثمة معايير لقياس الرأي العام ومن المعني برجع الصدى لأي تفاعل للرأي العام.؟ ومن يوضح ومن الذي يستجيب ومتى.؟

المهم في الأمر اليوم أن وسائل الإعلام أصبحت في العصر الحاضر أحد أهم عناصر وأدوات صناعة الرأي العام وتشكيل المواقف والاتجاهات وفي الوقت نفسه تراجع دور الوسائل التقليدية مثل الأحزاب والمؤسسات الثقافية وهناك غياب شبه تام لقادة الرأي العام في المجتمع.

الأمر الذي جعل الإعلام قادراً على المساهمة في بناء الإنسان أو هدمه، على ترسيخ القيم أو تخريبها، كما هو قادر على تعزيز التفاهم والاحترام بين الأفراد بقدر ما يستطيع أن ينجح في تشويه صورة الآخرين وتزييف الواقع من أجل الأطماع والمصالح.

وهذا يعكس ضرورة أن تكون المسؤولية الإعلامية متوازية مع المسؤولية الاجتماعية والتربوية لضمان قيام وسائل الإعلام برسالتها الثقافية والارتقاء بمستوى الإنسان وهناك الكثير من الدلائل على قضية المتلاعبين بالرأي العام وتورط شركات وإمبراطوريات الدعاية والإعلام وشركات متخصصة بترويج الوهم على أنه حقيقة.

واقع الحال يؤكد حقيقة أن وسائل التواصل الاجتماعي باتت شريكاً رئيسياً في صناعة الرأي العام من خلال التأثير في الوعي وأثرها في التنشئة الاجتماعية فلم تعد تقتصر على كونها نافذة للتواصل بين الأفراد وإنما باتت تشكل أهم أدوات التأثير في صناعة الرأي العام وتشكيله وتنشئة الشباب وتثقيفه سياسياً بل إنها يمكن أن تقود حركة التغيير في أي مكان في العالم.

السؤال هنا لماذا غدت شبكات التواصل الاجتماعي أكثر قبولاً للرأي العام من الإعلام التقليدي السمعي والبصري؟ ولماذا أصبحت الميديا الاجتماعية بمنزلة مطبخ لصناعة وتوليد رأي عام وهي أداة فاعلة لا يمكن إغفالها ولاسيما أنها تشهد مزيداً من الإقبال والداخلين الجدد إليها من الجمهور بمختلف فئاته وأعماره ومستوياته.

والسؤال الأكثر أهمية هو: كيف يمكن أن نواجه ذلك عبر المؤسسات والجهات المعنية بالتربية الإعلامية وكيفية التعاطي مع هذا الغزو الإعلامي الذي يحرف مسار الحقائق ويؤثر على قيم المجتمع وأخلاق وسلوك الناشئة بصورة خاصة.

اللوحات الجديدة للسيارات بسبعة أرقام

«حمص» تبدأ بتركيب اللوحات الجديدة للمركبات

مدير النقل لـ«الوطن»: ١٣٥ مركبة حصلت على لوحات جديدة في أول يوم للمشروع

| فادي بك الشريف

بدأت «حمص» بتركيب اللوحات الجديدة للمركبات اعتباراً من الأمس وذلك بعد «دمشق وريف دمشق» على أن يستمر مشروع استبدال اللوحات لـ3 سنوات على مستوى كل المحافظات بشكل تدريجي.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح مدير النقل في حمص علي إدريس أنه وسطياً يتم التركيب لـ150 مركبة تحصل على لوحات جديدة والعدد قابل للزيادة.. مضيفاً إنه خلال اليوم الأول حصلت 135 مركبة على لوحات جديدة، وذلك بشكل ميسر مع تدقيق عملية التركيب في المركز من الكوادر والعاملين وذلك بكل دقة.

وأشار إلى أن عدد المركبات واللوحات الجديدة المقرر تركيبها على مستوى المحافظة يتجاوز الـ260 ألف مركبة سيارة خلال 3 سنوات كحد أقصى، مؤكداً بأنه لا يوجد أي صعوبات وخاصة أن العمل يتم بشكل مؤتمت وحاسوبي وتلقائي للمعاملات ذاتها التي تم اعتمادها وبرمجتها إلكترونياً.

وفي تصريحه أشار إدريس إلى أن اللوحات الجديدة ألغت اسم المحافظة حيث لا يوجد اسم المحافظة عليها وهي تراعي عدم تكرار الرقم نفسه في أي محافظة أخرى، حيث إنه وبسبب تزايد عدد المركبات في القطر الذي وصل إلى 2,5 مليون مركبة، استوجب فتح ترقيم جديد عبر زيادة رقم لتصبح اللوحة من سبعة أرقام بدلاً من الحالي ستة، وبالتالي يمنع هذا الشيء تكرار الرقم نفسه في أكثر من محافظة، وتكرار الرقم نفسه لأكثر من فئة عامة أو خاصة، وأن إلغاء اسم المحافظة يوفر على المواطنين مراجعة أو التقيد بمحافظة المنشأ للوحة، وبالتالي أصبحت كل مديريات النقل في المحافظات واحدة، ويمكن لمالك المركبة إجراء معاملته في أي محافظة.

وقال: تم تحديد المعاملات التي في نهايتها يتم تزويد المركبة بلوحة جديدة وفق النموذج المطابق للمركبة من حيث الفئة ومن حيث القياسات والأبعاد المناسبة، ويضاف ثمن اللوحات لرسوم المعاملة التي يقوم المواطن بشكل اعتيادي إجرائها، والسعر المحدد بقرار حكومي للوحة المفردة التي تركب على الدراجات بمبلغ 125 ألف ل.س، والمزدوجة للسيارات بمبلغ 250 ألف ل. س.

وأكد أدريس أن المعاملات التي يتم تزويد المركبة عند استكمالها لوحة جديدة هي «في حال تسجيل المركبة لأول مرة- معاملة نقل ملكية- معاملة تبدلات فنية عدا القاطرات والمقطورات- عند تسجيل مركبة «تسوية وضع مركبة مسجلة»- في حال تغيير فئة المركبة- في حال إعادة مركبة إلى السير- معاملات عقد تسوية وضع- معاملات المرسوم 14 لعام 2014 – في حال تثبيت خط سير «مركبة استثمار».

ودعا إدريس المراجعين إلى التقيد بذلك وعدم مراجعة المديرية لتبديل اللوحات فقط لأنه تم تحديد المعاملات التي يحق لها حالياً حيث إن البرنامج الكتروني لا يقبل ذلك وغير متاح، مشيراً إلى أن الإجابة عن كل التساؤلات والاستفسارات التي ترد من الجميع تتم بالتواصل المباشر مع الكوادر المختصة حصراً في المديرية وعدم اللجوء إلى الوسطاء أو المعلومات غير الرسمية، والاعتماد على منصات وزارة النقل، وصفحة مديرية نقل حمص، ووسائل إعلامنا الوطنية.

120 ألف طن إنتاج حلب من الذرة الصفراء..

عزوف في حلب عن زراعة القطن

مدير الزراعة: 3 مجففات بطاقة 1500 طن يومياً ستنهي مشكلة التجفيف في العراء

| محمود الصالح

كشف مدير الزراعة في حلب رضوان حرصوني أن إنتاج محافظة حلب المقدر من محصول الذرة الصفراء لهذا الموسم يصل إلى 120 ألف طن، مشيراً إلى أن المساحة المزروعة بالذرة الصفراء بلغت 16330 هكتاراً في ريف حلب المحرر.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد حرصوني أنه رغم الإنتاج الوفير لهذا المحصول فإن المحافظة لن تعاني كما كانت الحال في السنوات السابقة من مشكلة تجفيف الذرة بسبب إنشاء 3 مجففات لمادة الذرة الصفراء بطاقة تتجاوز 1500 طن يومياً موزعة في مناطق دير حافر ومنبج والسفيرة، وهذه المجففات بجاهزية تامة لاستقبال الإنتاج ما سينهي معاناة الفلاحين من التجفيف في العراء وتبلغ تكلفة تجفيف الطن 400 ألف ليرة.

وأضاف: علماً أن هناك الكثير من الفلاحين يقومون بالتجفيف الطبيعي على الشمس بهدف توفير أجور التجفيف، مضيفاً: وزارة الزراعة وفرت المحروقات اللازمة لهذه المساحات المزروعة سواء لعمليات الري أم عمليات حصاد الإنتاج الذي يقدر حسب المعطيات الأولية بحدود 7 أطنان للهكتار الواحد.

وحول تكاليف الإنتاج يقدره مدير الزراعة أنها بحدود 15 مليون للهكتار الواحد ابتداء من عمليات الزراعة حتى مرحلة التجفيف والبيع.

وأوضح أن هناك مساحات جيدة مزروعة بمحصولي السمسم والجبس البذري، ويقدر إنتاج المحافظة في هذا العام من محصول السمسم بحدود 8655 طناً ويصل اليوم سعر الكيلو من محصول السمسم إلى حوالي 15 ألف ليرة سورية، بينما تبلغ تكلفة الهكتار الواحد 6,2 ملايين ليرة وإنتاج هكتار السمسم 1200 كغ، إضافة إلى ما يزيد على 7600 طن من محصول الجبس البذري الذي يصل سعر الطن منه إلى 25 ألف ليرة سورية، وتصل كلفة زراعة الهكتار من الجبس البذري إلى 6,2 ملايين ليرة ويقدر إنتاج الهكتار من الجبس البذري بـ800 كغ والمقصود بالإنتاج لمادة البذر فقط، وهذه المواد مطلوبة في السوق وخاصة بالنسبة لمحصول السمسم الذي يستخدم في صناعة الطحينة وهي إحدى المواد الغذائية الصناعية في حلب، وكذلك الجبس البذري يعتبر محصولاً اقتصادياً مهماً.

عدد من الفلاحين ممن التقتهم «الوطن» في بلدة دير حافر أكدوا أن زراعة الذرة الصفراء رابحة بالنسبة للفلاح إذ تصل قيمة الإنتاج للهكتار الواحد إلى حوالي 35 مليون ليرة سورية، ويقدر الربح بحدود 20 مليوناً للهكتار.

وأضافوا: الأهم من ذلك أن زراعة الذرة الصفراء لا تشغل الأرض لفترة طويلة لأنها محصول تكثيفي بعد موسم القمح وقبل الموسم الشتوي، والأمر الآخر أن هناك تسهيلات كبيرة قدمتها مديرية الزراعة للفلاحين في حلب، مشيراً إلى أن الأهم من كل ذلك توافر إمكانية التجفيف في المحافظة والتي كانت تشكل معاناة حقيقية للفلاحين.

وأشاروا إلى أن هناك عزوفاً عن زراعة محصول القطن الذي يعد المحصول البديل للذرة في تلك المحافظة بسبب التكاليف العالية والأسعار غير المناسبة للتكاليف، كذلك الأمر فإن الذرة الصفراء هي من أقل المحاصيل تعرضاً لواقع المحاصيل التكثيفية الأخرى في محافظة حلب.

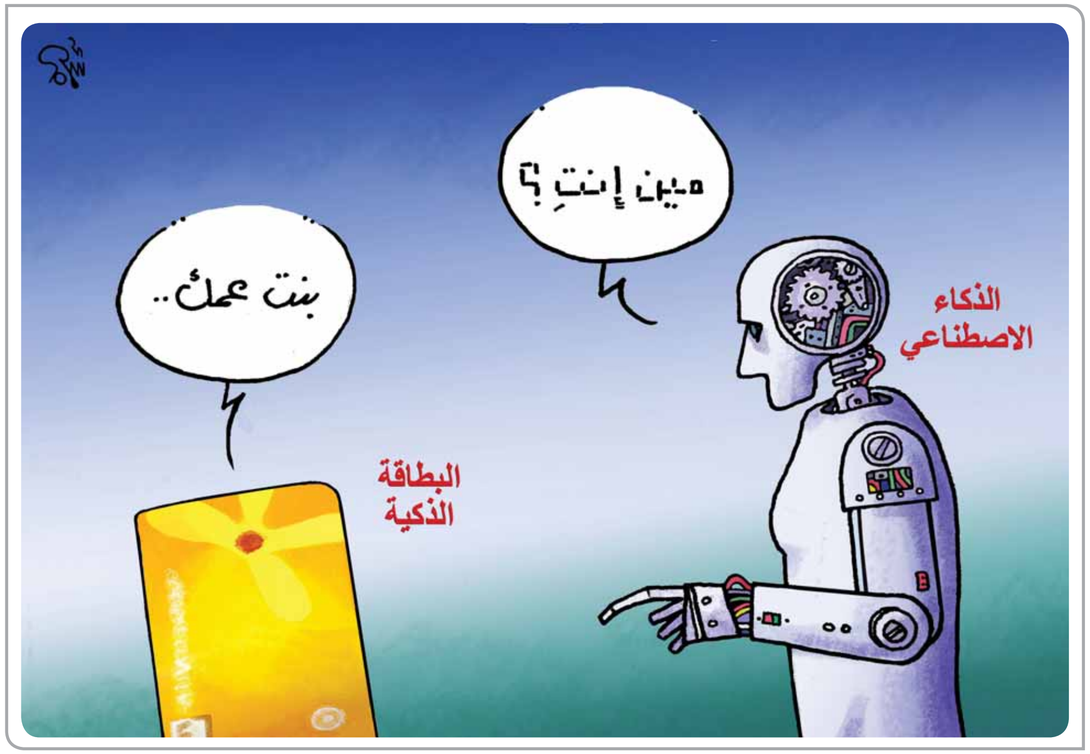

باحث اقتصادي: السوق السورية أصبحت متأخرة 13 سنة عن دول الجوار

رئيس لجنة التصدير في طرطوس: ضرورة إجراء اتفاق مع روسيا لتصدير الحمضيات إليها من دون جمارك

| طرطوس- هيثم يحيى محمد

يأمل الكثير من المنتجين أن تسعى الحكومة الحالية لتحقيق خطوات عملية وإنجازات فعلية في ملف تصدير الفائض من إنتاجنا الزراعي والصناعي عليها تتسينا الفشل الذي حكم محاولات الحكومات السابقة على حد تعبيرهم.

وأشاروا إلى أنه تم وضع خطة لتصدير فائض الحمضيات للموسم الحالي واتخذت بعض القرارات المتعلقة بالتصدير لكن مع ذلك لم يلمس الفلاح المنتج ولا المصدر أي خطوات عملية رغم مضي عدة أسابيع على بدء الإنتاج.

من جهته أكد أمين سر غرفة تجارة وصناعة طرطوس ورئيس لجنة التصدير فيها أن الواجب اتخاذ قرارات سريعة في مقدمتها إلزام الشركات المرخصة لعصر الحمضيات باستجرار كمياتها عن طريق السورية للتجارة حتى تكون الكميات صحيحة ودعماً لها في استجرار كميات كبيرة من الإنتاج سواء العصر أم غيره، مشيراً إلى ضرورة دعم التصدير وخاصة الحمضيات ودعم الشحن إلى الدول العربية وروسيا والعمل على إجراء اتفاق مع الجانب الروسي للسماح بدخول الحمضيات السورية إلى روسيا من دون جمارك.

بدوره الباحث الاقتصادي عاصم أحمد قال: في الحقيقة استبشرنا خيراً بتشكيل حكومة جديدة لما له من دور وتأثير في تغيير الذهنية السابقة التي كان يدار بها الاقتصاد بكل أشكاله «الزراعي والصناعي والسياحي»، ولاسيما أن الحل لتحسين واقع الاقتصاد السوري هو مع القطاع الخاص والتشاور المشترك لإيجاد الحلول الإنتاج بكل أشكاله فزيادة الإنتاج هي السبب الرئيس في تحسين قيمة الليرة وتحسين الوضع الاقتصادي المتردي.

وأضاف: الواضح حالياً أنه هناك مشاكل كثيرة تعترض العمل الإنتاجي سواء تأمين مستلزمات الإنتاج وغلاء موارد الطاقة أم عدم إمكانية إدخال المواد الأولية ضمن آلية المصرف المركزي التي لم تتغير، والتي يحدد متى يتم الاستيراد من عدمه.

وأشار أن السوق السورية أصبحت متأخرة عن دول الجوار 13 سنة «تاريخ عمر الحرب»، مضيفاً: سلعنا مهما كانت نوعية فمن الصعب أن تنافس سلع الدول المجاورة وهذا يتطلب تضافر الجهود الحكومية مجتمعة بتأمين مستلزمات الإنتاج من مواد تساهم في تحسين لإعادة الألق إلى صادراتنا السورية.

وأضاف: من خلال المعلومات نعتقد أن الحكومة تعمل بجد لإنجاح تصدير الفائض من الحمضيات لهذا الموسم وهو ما يساعد المزارع على الثبات في زراعته لأن الكثير منهم انتقل إلى تبديل أشجار الحمضيات بالزراعات الاستوائية.

من جهته رئيس اتحاد فلاحي طرطوس فؤاد علوش قال: لنبدأ من الفلاح المنتج ونسأل: هل الفلاح قادر على إنتاج محصول ذي مواصفات تصديرية؟ وهل يستطيع المصدّر أن ينافس بإنتاج الفلاح السوري منتجات الدول المنافسة في الأسواق الخارجية؟ الجواب يكمن في دور الوزارات والهيئات والمصرف المركزي بتأمين مستلزمات الإنتاج من مواد تساهم في تحسين مواصفات المحاصيل مثال السماد البوتاسي لما له من دور كبير في تحسين المواصفات التسويقية للمنتج أو المازوت الزراعي لسقاية الحمضيات وغيرها من المحاصيل.

وأضاف: هناك بعض الخطوات التي قامت بها الحكومة مشكورة بخصوص تسهيل عملية التصدير ونعتقد أنه لإنجاح عملية التصدير لأي منتج فإن الخطوة الأولى هي دعم الفلاح من خلال تأمين كل المستلزمات للحصول على منتج تصديري قادر على المنافسة ودعم مراكز الفرز والتوضيب من تأمين مازوت وخطوط كهرباء ساخنة ودعم المصرف المركزي للقطاع الزراعي من خلال تمويل المستوردات من مستلزمات الإنتاج وإيجاد أسواق خارجية من خلال عقود طويلة الأمد.